ان ذكر الموضوع للامتياز عن النسبة بطريق الوقوع قوله
لعدم كثير من التنبيهات الآتية كالتنبيه السابع والثامن
والتاسع والعاشر فان كلا منها له تعلق بالاعم على ما يظهر
لك عند الرجوع اليها ويمكن ان يقال ان التنبيهات المذكورة
وان كان لها تعلق ببعض الحرف واحواله لكن ليس في شئ
من تلك التنبيهات تحقيق شئ منها ولعل لهذا امر بالتأمل
قوله اي تبيين ومنه يعلم الظاهر ان المراد اسم تبيين
منه ومنه يعلم وقوله لمنع الفصل بقوله السادس او اكثر
ان لمنع الفصل بقوله السادس على تقدير عطفه على قوله وقد
عرفت سن الفرق اه او لمنع الفصل بالاكثر من قوله السادس
على تقدير عطفه على ما يماثل مما سبق قوله لعدم مقام الوصل
بل المقام للفصل لكمال الاتصال بين جملة السادس وبين جملة
ومنه لكون الثانية بيانا للمشار اليه بهذا في قوله السادس
بهذا قوله تجعله دليلا مفرغ على قوله معطوف على محذوف
اي جعل العطف دليلا ولا يخفى ان هذا انما يتم رد الوهم المذكور
لو كان مراد الواهم بما بعد قوله السادس ما هو اعم من المذكور
بعده ومن المقدر بعده لكن الظاهر ان مراده المذكور بعده

الاظهر ان يقول اسم منه تبيين
ومنه يعلم منه ره

بقرينة قوله والا لصح العطف وذلك لا ينافي تجويز كون
المعطوف عليه المقدر جزاء فافهم قوله لانه الذي بين
في التقسيم والظاهر ان الضمير لانه راجع الى القسم ويحتمل
ان يرجع الى الفرق المذكور وقوله لا مطلق اسم الجنس يحتمل
العطف على الضمير في لانه اي لان المبين فيما سبق مطلق
اسم الجنس ويحتمل العطف على القسم اي لان مطلق اسم الجنس
وعلم الجنس وقوله وقد بين على الاول مفاده انه فيما سبق
ان المبين فرق تقسيم لمعنى قسم من اسم الجنس لا مطلق اسم الجنس
حيث قال هناك واسم الجنس فسره صاحب المفصل بما
علق على شئ وعلى كل ما اشبهه ولا يخفى ان ما ذكره المص
في التقسيم قسم منه وعلى الثاني مفاده ان بين فيما سبق ان الفرق
المستفاد من التقسيم فرق بين قسم من اسم الجنس لا بين مطلق
اسم الجنس وعلم الجنس حيث قال هناك والفرق بان الفرق
قسم من اسم الجنس لا مطلق اسم الجنس لا صناعة العبارة
وبيانه فيه ما سيأتي ان علم من هذا التقسيم الفرق بين اسم الجنس
فانتبه ان قسم منه لا ينفع في الفرق بينهما هذا وقد علم منه
ان ما ذكره المص من اسم الجنس في التقسيم انما ينفع في الفرق

اي بين مطلق اسم الجنس وعلم الجنس

Copyright © King Saud University